تحقيقات نحوية

رقم التصنيف : 415
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2000/10/2908
المؤلف ومن هو في حكم : فاضل صالح السامرائي
عنوان الكتاب : تحقيقات نحوية
الموضوع الرئيسي : 1. اللغة العربية
2. قواعد اللغة
بيانات النشر : عمان - دار الفكر

* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
1421هـ - 2001م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري) - هاتف ٤٦٢١٩٣٨
فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Hussein Mosque
Tel. : 4621938 Fax: 4654761
P.OBox: 183520 - Amman - 11118 Jordan

ISBN 9957-07-143-2 (ردمك)

تحقيقات نحويـــة

د. فاضل صالح السامرائي

الطبعة الأولى

1421هـ 2001 م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين محمد وعلى آله وصحبه وأمته أجمعين وبعد:

هذه موضوعات في النحو كثر فيها الكلام في عصرنا الحالي، فبعضها نُسب إلى نحاة فيها الوهم والخطأ في الاجتهاد وأنهم لم يوفقوا إلى الحكم السليم فيها، وذلك كعدّهم تاء التأنيث الساكنة حرفاً، والصواب أن تكون ضميراً شأن التاء المتحركة، إذ هي لا تختلف عنها، وكعدم عدّ ما يسمى حروف المضارعة ضمائر، وذلك نحو أكتبُ ونكتب وتكتب ويكتب مع أنها لا تختلف عن الضمائر الأخرى في الدلالة على التكلم والخطاب والغيبة، وكتقدير ضمير مستتر في فعل الأمر وذلك في نحو (اذهبْ) مع أنه لا يحتاج إلى مثل هذا التقدير، وكإفراد باب لنائب الفاعل مع أنه فاعل في الحقيقة، إذ لا فرق بين انكسر الباب وكُسر الباب.

وبعضها نُسب الخطأ فيها إلى جمهورهم وذلك نحو منعهم تقدم الفاعل على الفعل في نحو (محمد حضر) إذ لا فرق بين (حضر محمد) و (محمد حضر) فلماذا يكون (محمد) في الأولى فاعلاً ولا يكون فاعلا في الثانية مع أنه هو الذي قام بالفعل في التعبيرين؟

وبعضها نُسب الحكم فيها نسبة غير صحيحة وذلك نحو ما نسب إلى الكوفيين من عدّهم منصوب كان حالاً لا خبراً لها وأنهم لا يقسمون الأفعال على ناقصة وتامة بل كلها تامة عندهم، وكذلك القول في ثاني منصوبي ظن وأخواتها، وهاتان المسألتان من المسائل الخلافية التي أوردها أبو البركات بن الأنباري في كتابه (الأنصاف في مسائل الخلاف) وقد وقع في هذا الوهم كثير من النحاة وتابعهم عليه المحدثون فعدّوه أمراً مسلماً.

وما إلى ذلك من المسائل التي تحتاج إلى تحقيق وانعام نظر .

وقد حاولت في هذه المسائل الوصول إلى الحقيقة وبذلت جهدي في سبيل ذلك فإن أكن قد وفقت فالفضل في ذلك لله وحده ، وإن يكن قد جانبني التوفيق فذلك مبلغنا من العلم .

نسأله تعالى أن لا يحرمنا أجر المجتهدين في الحالين وأن يأخذ بأيدينا إلى الهدى وألا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين ولا إلى أحد من خلقه أنه سميع مجيب .

فاضل السامرائي

الفاعل ونائب الفاعل

ذهب قسم من الباحثين المحدثين إلى أنه لا فرق بين الفاعل ونائب الفاعل لأن كلاً منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً ولأن كلا منهما مسند إليه مرفوع، وأنه لا فرق بين (انفعل) و(فُعِل) فكلاهما واحد في أداء المعنى فقولك (انكسر الزجاج) لا يختلف عن قولك (كُسِر الزجاج) جاء في **(النحو العربي نقد وتوجيه)**: «ولكننا نخالف القدماء فنزعم أن المسند إليه في كل منهما نوع واحد لأن كلاً منهما مرفوع ولأن كلاً منهما مسند إليه ولأن كلاً منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً. وهم يصرّحون في أثناء البحث في النائب عن الفاعل أن جميع ما يذكر للفاعل من أحكام تنطبق على النائب عن الفاعل. والفرق بين الفاعل والنائب عنه إنما يكون في بناء فعله. . .

ولم أعن أن النحاة كلهم كانوا قد فرقوا بين موضعين من حقهما أن يكونا موضوعاً واحداً. فلم يبد من معالجة سيبويه موضوع الفاعل أنه فرق مثل هذا التفريق فقد قال في معرض الحديث عن الفاعل والنائب عن الفاعل (هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر. فالفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل) - الكتاب ١/ ١٤.

ونقل الرضي في شرحه على الكافية: «أن ما يسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً» - ١/ ٧١. . . .

وإذا أردنا أن نوازن بين مثالين بين قولنا انكسر الزجاج وقولنا كُسر الزجاج ظهر لنا أن المسند إليه في كل منهما فاعل. فلم نكد نحس بالفرق بينهما فكلاهما مما لا إرادة له ولا اختيار. وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل ولكنهم مع ذلك يسمون المسند إليه في الجملة الأولى فاعلاً ويسمونه

في الجملة الثانية نائباً عن الفاعل وهي تسمية فرضها المنهج العقلي عليهم فرضاً. أما المنهج اللغوي فيسوّي بينهما لأن كلاً منهما مسند إليه»[١].

وجاء فيه أيضاً: «ومما يؤيد رأينا في عدم الفرق بين قولنا: انفعل وفُعل أن العربية حين تطورت إلى لهجات عامية متفرقة وحين اتخذت هذه اللهجات أسلوباً جديداً ونحوا جديداً نسيت ما كان النحاة يسمونه مبنياً للمجهول واستعاضت بصيغة انفعل واتفعل. فالمصريون حين يريدون إلى القول بأن فلاناً قُتل يقولون (اتقتل) والعراقيون يقولون (انقتل). وهو إحساس عميق منهم أن النائب عن الفاعل إنما هو فاعل مطاوع ولذلك استَخدموا بناء فعل المطاوعة»[٢].

وذهب هذا المذهب الدكتور إبراهيم السامرائي فقد جاء في كتابه (**النحو العربي نقد وبناء**) قوله: «وعندي أن النائب عن الفاعل والفاعل مادة واحدة وكلاهما مسند إليه... وأنت لن تستطيع أن تجد فرقاً بين (كُسِر) و(انكسر) وأن فذلكة المطاوعة لا يؤيدها الاستقراء الوافي....

وإذا عدنا إلى سورة التكوير وجدنا الفعل المبني للمجهول يتساوق مع الفعل الذي أسموه (مطاوع) وهذا يعني أن بناء (فُعل) و(انفعل) واحد في أداء المعنى. قال تعالى في سورة التكوير: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ. وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ. وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ. وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [التكوير: ١-٤].

وقال تعالى في سورة الانفطار: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ. وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ. وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ. وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الانفطار: ١-٤][٣].

وذهب هذا المذهب آخرون[٤].

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٥-٤٧ وانظر ٧٢. وينظر (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج الحديث) ٩١.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٨.

(٣) النحو العربي نقد وبناء ٩١.

(٤) ينظر على سبيل المثال (الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية) للدكتور عبد الرحمن =

يتبين من هذا أن حجج المنكرين لوجود نائب فاعل في العربية تتلخص بما يأتي:

١- ان كلاً من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه مرفوع.

٢- ان جميع أحكام الفاعل تنطبق على نائب الفاعل ولا فرق بينهما إلا في بناء الفعل.

٣- ان سيبويه لم يفرق بينهما كما ذكر الدكتور المخزومي.

٤- ان ما يسمى بالنائب عن الفاعل هو فاعل عند عبد القاهر والزمخشري.

٥- انه لا فرق بين بناءي فُعل وانفعل في أداء المعنى كما في قولك: كُسِر وانكسر.

فما حجية هذه الاستدلالات من الناحية العلمية؟

١- أما الحجة الأولى التي تقول إن كلاً من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه مرفوع لذا ينبغي أن يكونا موضوعاً واحداً فلا اراها سديدة وذلك لأن المبتدأ مسند إليه مرفوع أيضاً فعلى هذا ينبغي أن يدخل معهما، فقوله تعالى ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النور: ٣٥]، ونحوه على هذا ينبغي أن يدمج في موضوع الفاعل.

ولو سرنا على وفق هذا المنطق لقلنا أن الفضلات المنصوبة كلها ينبغي أن تدخل تحت موضوع واحد فالمفاعيل والحال والتمييز والمستثنى كلها فضلات منصوبة فعلى هذا ينبغي أن تدمج تحت موضوع المفعول به أو الحال أو الظرف أو غيرها، ولا أحسب أن أحداً يقول بذاك.

٢- أما القول بأن جميع أحكام الفاعل تنطبق على النائب عن الفاعل فهذا غير صحيح لأن الفاعل يأتي مع الأفعال المتعدية واللازمة وأما نائب الفاعل فلا يأتي مع الأفعال اللازمة إلا بشروط معلومة.

ثم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً في حين أن نائب الفاعل قد يكون جاراً ومجروراً نحو (بُغي عليه)، وظرفاً مما لا يصح أن يقع الفاعل موقعه.

أيوب - مطبوع بالآلة الكاتبة ص ٣٣.

وأن الفاعل إذا قدم على فعله أعرب مبتدأ البتة في حين أن قسماً من نائب الفاعل إذا قدم لا يصح إعرابه مبتدأ وذلك إذا كان مجروراً [١].

بل ان الرأي الذي عليه أكثر النحاة أنه لا يصح تقديم نائب الفاعل الجار والمجرور على فعله[٢].

ثم ان الفاعل يرفع بالفعل الأصلي واسم الفعل واسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة والظرف[٣] واسم التفضيل والجامد المؤول بالمشتق والمصدر في حين لا يرتفع نائب الفاعل إلا بالفعل واسم المفعول والنسب، إلى غير ذلك من الأحكام المختلفة.

فالقول إن جميع أحكام الفاعل تنطبق على نائب الفاعل غير دقيق من الناحية العلمية. وكان الأصوب أن يقال: إن أحكامهما متقاربة إلى حد كبير. غير أن التقارب في الأحكام لا يقضي باتحاد الموضوعات، ولا الاختلاف في قسم منها يقضي بشطر الموضوع الواحد.

فأحكام اسم الفاعل واسم المفعول متقاربة إلى حد كبير حتى قال ابن مالك:

وكل ما أعطي لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

وأحكام البدل وعطف البيان متقاربة كثيراً وكذلك أحكام التمييز والحال، حتى أنه كثيراً ما يلتبس الحال بالتمييز، ولم يقض هذا التقارب في الأحكام بجعلها موضوعاً واحداً.

وقد تختلف الأحكام في الموضوع الواحد ولم يقض هذا الاختلاف بجعل الموضوع الواحد موضوعين.

فالمبتدأ على قسمين: قسم له خبر وقسم له مرفوع سد مسد الخبر، ولكل منهما شروط وأحكام خاصة به مع أنهما يندرجان تحت اسم المبتدأ.

والحال على قسمين: مؤسسة ومؤكدة، ولكل منهما أحوال وشروط وأحكام، ولا يُخرِج هذا الاختلاف أي قسم منهما عن الحالية.

---

(١) الصبان ٢/ ٦١، التصريح ١/ ٢٨٧-٢٨٨.
(٢) الهمع ١/ ١٦٣، الصبان ٢/ ٦٧، التصريح ١/ ٢٨٧-٢٨٨.
(٣) حاشية الخضري ١/ ١٦٨، الصبان ٢/ ٦١.

والمفعول المطلق المؤكد له أحكام تختلف عن المبين للنوع والعدد، وهي كلها داخلة تحت اسم المفعول المطلق.

فما ذكروه لا ينهض دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه. هذا إذا صح فكيف إذا لم يصح؟

٣- ما ذكره الأستاذ الدكتور المخزومي من أن سيبويه لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل فيه نظر وهذا هو نص سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا تعدّى فعله إلى مفعول آخر. فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل. فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك ذهب زيد وجلس عمرو. والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك: ضُرب زيد ويُضْرَب عمرو»[١].

وواضح من هذا النص أن سيبويه يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل، يدلك على ذلك أنه سمىٰ الفاعل فاعلاً، وسمىٰ نائب الفاعل مفعولاً، وهو المصطلح الذي سار عليه النحاة إلى زمن ابن مالك فقد كانوا يسمونه مفعول ما لم يسمّ فاعله، إلى أن أطلق عليه ابن مالك اسم (نائب الفاعل) وهو الذي استقر عليه المصطلح مؤخراً.

فقد قال سيبويه: «فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل» فقد ذكر أن حكمهما جميعاً الرفع.

ثم وضح ذلك في آخر النص توضيحاً لا لبس فيه فقال: «فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو، والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل، فقولك ضُرب زيد ويُضرَب عمرو».

فكيف يسوغ لنا بعد ذلك أن نقول إن سيبويه لم يفرق بينهما؟

٤- أما تسمية نائب الفاعل فاعلا عند عبد القاهر والزمخشري فهذا في الاصطلاح

---

(١) سيبويه ١/ ١٤.

فقط لا في انكار نائب الفاعل. فإن كلاً من عبد القادر والزمخشري يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل في المعنى ويسمّي فعله فعل ما لم يسمّ فاعله.

فقد قال عبد القاهر في كتابه (**الجمل**): «وفعل ما لم يسمّ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل كقولك (ضُرب زيد) و(أُعطي زيد درهماً)»[١].

وقال في كتابه (**المقتصد في شرح الإيضاح**): «اعلم أنك إذا بنيت (أعطى) من قولك (أعطيت زيداً درهما) للمفعول به قلت (أعطي زيد درهماً)»[٢].

وقال: «اعلم أن الأحسن في قولك (أعطيت زيداً الدرهم) أن تضع موضع الفاعل المفعول الأول الذي هو (زيد) فتقول: أعطي زيدٌ الدرهم)»[٣].

وقال: «فإذا حذفت الفاعل قلت: (سير بزيد يوم الجمعة فرسخين سيراً شديداً) فوضعت (بزيد) موضع الفاعل لأن المعنى سير بزيد.

ولك أن تضع كل واحد من الأشياء الأخر موضعه فترفعه وتنصب الباقي»[٤].

فهو يرى أن ما يسمى نائب فاعل هو في الأصل مفعول، وأن هذا المرفوع إنما هو موضع الفاعل، وإن الفاعل محذوف كما هو صريح النص الأخير.

فدل ذلك على أن عبد القاهر لا يختلف عن النحاة في ذلك.

وكذلك الحال بالنسبة إلى الزمخشري فإنه - وإن كان يسمى نائب الفاعل فاعلاً [٥] - يفرق بين الفاعل ونائبه، ويرى أن الفاعل عند البناء للمفعول استغني عنه وأقيم المفعول مقامه كما يرى سائر النحاة الآخرين. قال الزمخشري في كتابه (المفصل): «ومن أصناف الفعل المبني للمفعول».

---

(١) الجمل ١٣.
(٢) المقتصد ١/ ٣٥٠.
(٣) م. ن ١/ ٣٥١.
(٤) م. ن ١/ ٣٥٢-٣٥٣.
(٥) ينظر على سبيل المثال الكشاف ٣/ ٣١٥ (﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ و ٣/ ٢٤٧ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾.

ثم بينه بقوله: «هو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِل ويسمى فعل ما لم يسمّ فاعله. والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها لا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه نحو: ضُرب زيد وسير سير شديد وسير يوم الجمعة وسير فرسخان»[١].

فاتضح أن كلا من عبد القاهر والزمخشري لا يختلفان عن سائر النحاة في مدلول نائب الفاعل.

٥- وأما الحجة الأخيرة وهي أقوى ما يستمسك به المنكرون لنائب الفاعل فخلاصتها مما ذكرنا أنه لا فرق بين بناءي فُعل وانفعل في أداء المعنى فلا فرق بين قولنا (كُسر الزجاج) و(انكسر الزجاج). واحتج الدكتور المخزومي لتأييد رأيه باللهجات العامية في النص الذي نقلناه عنه آنفاً[٢].

ونقول قبل أن نشرع في الكلام على بناءي فُعل وانفعل: متى كانت اللهجة العامية حجة على الفصحى؟ وهل تمثّل العامية كل أساليب الفصحى وأبنيتها حتى يحتج بها؟ فقد اختفى الإعراب من العامية، واختفت الواو من جمع المذكر السالم، واختفت الألف من المثنى، واختفى كثير من الأبنية والأساليب، فما حجة ذلك على الفصحى؟ ثم ان للعامية أبنيتها وأساليبها فهل يكون ذلك حجة على العربية؟

وعلاوة على ذلك فالاستدلال الذي استدل به الدكتور المخزومي ناقص وغير دقيق. فللعاميات كثيرة في البلاد العربية وهو لم يستدل إلا باللهجتين: العراقية والمصرية فهلا استقصى اللهجات الأخرى ليكون كلامه أقرب إلى العلمية؟ فإنا نعلم أن قسماً من العاميات لا يزال محتفظاً بصيغة المبني للمجهول إلى جانب صيغة (انفعل) فلا يزال أهل الجزيرة العربية يقولون (ضْرِبْ) و(جتلْ)[٣] و(شْرِب) بمعنى ضُرب وقُتل وشُرب وهو

---

١) شرح ابن يعيش ٧/ ٦٩.

٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٨.

٣) لا تزال هذه اللفظة أعني (جتل) عند قسم من العراقيين بمعنى (قُتل) المبني للمجهول

قياس عندهم في جميع الأفعال، أفلا يدل ذلك على خلاف ما استدل به، هذا مع علمنا أن أحساس أهل الجزيرة أقرب من أحساسنا إلى العربية؟

وعلى أية حال لا نريد أن نطيل في ذاك فلنعد إلى أصل الاستدلال الذي يقول إن بناءي فُعل وانفعل واحد في أداء المعنى.

فنقول: ان قسماً من اللغات السامية استعملت (انفعل) للمبني للمجهول[١]. وهذه حجة قوية لأصحاب هذا الرأي ولكنها مع ذلك ساقطة وذلك أن العربية أوجدت صيغة خاصة للمجهول وهو بناء (فُعل) واحتفظت بصيغة (انفعل) أيضاً، والعربية تميل إلى التخصيص كما هو معلوم وكما لاحظ ذلك قسم من الباحثين الغربيين[٢]، ففرقت العربية بين البناءين واستعمالهما مما يدل دلالة واضحة على أن بناء (انفعل) يختلف عن بناء (فُعل). ومما يدل على ذلك:

١ - أن دلالة (انفعل) غير دلالة (فُعل)، فإن (انفعل) يفيد الاندفاع الذاتي للقيام بالحدث في حين أن (فُعل) يفيد أن فاعلاً خفياً فعل ذاك وذلك نحو انبعث وبُعث وانفجر وفُجر واندفع ودُفع وانصرف وصُرف وانقسم وقُسم وانشطر وشُطر وانسلخ وسُلخ ونحوها.

فهناك فرق بين قولك (اندفع إليه) و(دُفع إليه) فإن الأول يفيد أنه اندفع إليه من نفسه بخلاف الثاني. وكذلك انبعث وبُعث فإن (انبعث) يفيد أنه انبعث من نفسه بخلاف (بُعث) قال تعالى: ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴾ [الشمس: ١٢] أي انبعث من نفسه، في حين قال: ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] أي ان باعثاً سيبعثهم.

والفرق واضح بين التعبيرين.

وقال: ﴿ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ ﴾ [البقرة: ٦٠] في حين قال: ﴿ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ ﴾ [الانفطار: ٣] فالأولى تدل على أنه انفجار ذاتي بخلاف الثانية فإنها تدل على أن الحدث حصل بفعل فاعل وهو نظير قولك (انفجر الماء من الصخرة) و(فُجر الماء من الصخرة).

---

(١) ينظر جداول تصريفات الفعل لفقه اللغات السامية لبروكلمان ص ١٢٦ -١٣٢ وينظر الحقائق التاريخية واثرها في النظم اللغوية الوصفية ص ٣٣.

(٢) ينظر التطور النحوي لبرجشراسر ٥٨، ٦٧.

ومثله (انصرف) و(صُرف) قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧]. وقال: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧] فالأولى تدل على أنهم انصرفوا من أنفسهم بخلاف الثانية فانها تدل على أن صارفاً صرفهم.

ولذلك استعمل القرآن مرة (انفعل) ومرة (فُعل) فاستعمل فُجر وانفجر واستعمل صُرف وانصرف وبُعث وانبعث.

فدل ذلك على أن انفعل غير فُعل، وبهذا يسقط ما استدل به الدكتور السامرائي في استعمال القرآن للأفعال المبنية للمجهول متساوقة مع بناء انفعل في سورتي التكوير والانفطار.

فقد اتضح أن البناءين مختلفان. أوَ لا يرى الاستاذ فرقاً بين قولنا (فُجر الخزان) و(انفجر الخزان) و(حُني) و (انحنى)؟ وإذا لم يكن ثمة فرق فلماذا إذن استعمل القرآن مرة (فُجر) ومرة (انفجر)، ومرة (بُعث) ومرة (انبعث)، ومرة (صُرف) ومرة (انصرف)؟ أهو استعمال لغير فرق في المعنى؟ وكيف يمكن أن يكون ذلك مع علمنا أن القرآن دقيق في استعمال الصيغ واختيارها غاية الدقة؟

هذا مع أن كلامه غير دقيق فقد جعل الفعل (انكدر) في سورة التكوير للمطاوعة أو مما أسموه للمطاوعة - على حد تعبيره- وليس هو للمطاوعة كما هو معلوم وكما هو منصوص على ذلك[1]، وليس في سورة التكوير فعل على وزن (انفعل) غيره.

وأما سورة الانفطار فليس فيها إلا الفعل (انفطر) على وزن (انفعل) وأما (انتثر) فهو على وزن (افتعل). وعلى هذا لا يكون بناء (فُعل) مساوقاً لبناء (انفعل) وحده بل لبناء (افتعل) أيضاً. افتراه يرى أن بناء انفعل وافتعل واحد في أداء المعنى أيضاً لأنه متساوق معه؟

والأوزان الأخرى يتساوق بعضها مع بعض، أفتراها تكون بمعنى واحد؟ قال تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ. وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ. وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ. إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ١-٤] فقد تساوق (يغشى) مع (تجلّى) وأحدهما مجرد والآخر مزيد بحرفين، وأحدهما ماضٍ والآخر مضارع أفهما بدلالة واحدة على المعنى؟

(١) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم - القسم الثاني دراسة الجانب الصرفي ١/ ٤٧٦، ٤٨١.

وقال: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا . وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا . وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا . وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا . وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا . وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا . وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا . وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ١-١٠] وههنا قد تساوقت الأفعال الماضية مع المضارعة، والمجردة مع المزيدة أفتكون دلالتها واحدة على المعنى؟

وتساوقت الأفعال المبنية للمجهول مع غير انفعل ولا ما يفيد المطاوعة قال تعالى: ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود: ٤٤].

أفهي ذات دلالة واحدة في أداء المعنى؟ فهل تكون دلالة (قضي الأمر) كدلالة (استوت على الجودي) من حيث الدلالة على الفاعل؟ أفلا يرى أن السفينة هي التي رست واستوت على الجبل في حين أن (الأمر) في قوله تعالى ﴿ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ قضاه قاض لا أنه حصل من نفسه؟

أن مسألة التساوق هذه لو أخذنا بها لأفضت بنا إلى هدم معاني جميع الصيغ والأبواب ولأفضى بعضها إلى بعض، ولا أحسب أن الأستاذ الفاضل يذهب هذا المذهب.

٢- ان بناءي (انفعل) و(فُعل) كثيراً ما لا يتعاوران، فلا يصح استبدال أحدهما بالآخر ولو كانا بمعنى واحد لصح وضع أحدهما مكان الآخر باطراد فلا يصح مثلا في قولنا (انصرف البرد وأقبل الحر) أن نقول (صُرف البرد) ولا في (انصرف الشتاء) أن نقول (صُرف الشتاء) ولا في قولنا (انفجر الصبح) أن نقول (فُجر الصبح)، ولا في قولهم (انفتل عن الصلاة) أن يقال (فُتل عن الصلاة)، ولا في (انحدرت الشمس إلى الغروب) أن نقول (حُدرت الشمس إلى الغروب) ولا في (انسللت من البيت وخرجت) أن نقول (سُللت من البيت وخرجت).

ولا يصح في قولنا (انسلخت الحية من جلدها) أن نقول (سُلخت الحية من جلدها)، ولا نقول (انسلخت الشاة من جلدها) بل نقول (سُلخت الشاة من جلدها) ولو كانا بمعنى واحد لصح وضع أحدهما مكان الآخر ولتعاورا باطراد.

ومما يوضح لك أن البناءين مختلفان في الدلالة أنك تقول: (هذه الآلة تسير باستقامة لا تنحرف عن ذلك إلا أن تُحرف).

افترى يصح أن نقول (لا تنحرف إلا أن تنحرف) أو (لا تُحرف إلا أن تُحرف)؟ وتقول: (هو لا ينصرف عن ذلك إلا أن يُصرف).

افترى يصح أن نقول (هو لا ينصرف إلا أن ينصرف) أو (هو لا يُصرف إلا أن يُصرف)؟

وهذا أبين شيء في أن الدلالتين مختلفتان.

٣- ان بناء (فُعل) قد يكتفي بالجار والمجرور أو الظرف أو المصدر وذلك نحو قولهم (سُقط في يده) و(أغمي عليه) و(جُلس في الحديقة) و(سوفر يومُ الخميس). قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾ الأعراف: ١٤٩] وقال: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨] وقال: ﴿فَٱخْتُلِفَ فِيهِ﴾ [هود: ١١٠] وقال: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٣٥] وقال: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨] وغير ذلك وغيره.

ولا يكتفي بناء (انفعل) بذاك فلا يصح أن نقول (انفجر في الحديقة) ولا (انقسم في المعركة) ولا (اندحر يومُ الخميس) ولا (انكسر انكسارٌ كبير) بل لا بد من اسم مرفوع يكون فاعلا للفعل ليتم الكلام به.

فدل ذلك على الفرق بينهما، وأن بناء (انفعل) غير بناء (فُعل)، وأن نائب الفاعل غير الفاعل.

٤- انه يصح بناء (انفعل) للمجهول ولو كان هو للمجهول أو بمعنى (فُعل) - كما يقولون - ما صح ذلك. فتقول (انقيد إليه انقياد عظيم) و(انحِيز إليه في المعركة) و(اندُفع إليه) و (انشُدّ إليه).

وقد ذكر سيبويه بناء (انفعل) للمجهول فذكر أن (انفعل) يبنى على (انفُعل) وإن (ينفعل) يبنى على (يُنفعَل) واسم الفاعل (منفعِل) واسم المفعول (منفعَل)[١]، ومن أمثلة سيبويه (انطُلق به انطلاقاً)[٢]. وكذلك فعل النحاة الآخرون[٣].

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٣٢.

(٢) سيبويه ١/ ١١٨.

(٣) ينظر ابن عقيل ١/ ١٦٩، الرضي على الكافية ٢/ ٢٧١.

وقد ورد في الحديث الصحيح بناء (انفعل) للمجهول فقد ورد في صحيح مسلم وغيره قوله ﷺ: (أرأيت إن أكرهت حتى يُنطلَق بي إلى أحد الصفين أو أحدى الفئتين)[١] وورد لفظ (انطُلق) و(انقيد) بالبناء للمجهول[٢].

فدل ذلك بما لا يقبل الشك على أن البناءين مختلفان.

وبهذا يترجح عندنا صواب تقسيم النحاة، وأن الفاعل ونائبه مختلفان، وأن بناء (انفعل) غير بناء (فُعل) والله أعلم.

(١) صحيح مسلم ٨/ ١٦٩ وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٥/ ٤٠.
(٢) ينظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ج٤ / ٣١، ج٥ ٤٧٩.

الاسم المقصور أمعرب هو أم مبني؟

يميل قسم من المعنيين بالدراسات اللغوية من المحدثين إلى أن الاسم المقصور مبني، وقال بعضهم في معرض رده على النحاة، إن عدّ الاسم المقصور معرباً يخرج على تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية.

جاء في كتاب (**دراسات نقدية في النحو العربي**): «رأينا أن تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائم على أساس قابلية اخَرها للتغير بالحركات أو عدم التغير بها تبعا لوجودها في تركيبات مختلفة وبناء على ذلك لا نرى أي فارق بين كلمة (عيسى) وكلمة (هذا).

وعند النحاة أن (عيسى) كلمة معربة مع أن آخرها لا يتغير بتغير التراكيب. وهم يقولون ان هذه الكلمة معربة بحركة مقدرة على آخرها للتعذر أي لوجود الألف التي لا تقبل الحركة. وهذا الكلام نفسه يمكن أن ينطبق على لفظ (هذا). صحيح أن هناك بعض وجوه الاختلاف بين كلمة (عيسى) وكلمة (هذا) ولكن ذلك لا يعني أنهما تختلفان كل عن الأخرى باعتبار تغير أواخرهما الذي هو أساس الأعراب والبناء»[١].

وهو في مكان آخر من الكتاب لا يرى فرقاً بين كلمتي هذا ومصطفى[٢].

وعلى هذا تكون الأسماء المبنية المنتهية بألف والأسماء المقصورة التي هي معربة بمنزلة واحدة في رأيه.

يتلخص ما ذكره الأستاذ بما يأتي:

١- ان تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائم على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات او عدم التغير بها.

٢- انه لا يرى فرقاً بين هذا وعيسى، أو بين هذا ومصطفى باعتبار تغير أواخرهما الذي هو أساس الأعراب والبناء.

---

(١) دراسات نقدية ٥٣.

(٢) المصدر نفسه ٥٩.

ويترتب على ما ذكره أنه لا فرق بين ما هو معرب وما هو مبني من الأسماء المنتهية **بالألف**، وان لم يصرّح بعدّ الأسماء المقصورة جميعها مبنية.

وعلى أية حال قد يدور في الذهن مثل هذه الأسئلة: لماذا عدّ النحاة الاسم المقصور معربا مع أن الحركات لا تظهر على آخره؟ أَوَ معرب هو في حقيقته أم مبني؟.

أن عدّه مبنياً لا يحتاج إلى دليل، ولكن إذا عددناه معرباً فإن بنا حاجة إلى دليل فما الدليل على إعرابه؟ وما إلى ذلك من الأسئلة.

ونعود إلى ما طرحه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أيوب للنظر فيه فنقول: أما بالنسبة إلى النقطة الأولى وهي قوله إن تقسيم النحاة للكلمة قائم على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير بها فغير صحيح، ولم يقل أحد من النحاة بذاك.

فكون الكلمة معربة أو مبنية لا يتعلق بقابلية آخرها للتغير بالحركات وإلا فأكثر الكلمات المبنية أواخرها قابلة للتغيير فنحو (نحن وهؤلاء وهذه وأنت ومن وكيف) وغيرها من الأسماء أواخرها قابلة للتغير بالحركات.

فالحركات كلها يمكن أن تظهر على أواخر هذه الكلمات وأضرابها من الكلمات المبنية فلو كان تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائماً على أساس قابلية آخرها للتغير بالحركات أو عدم التغير، لكان أكثر الكلمات المبنية، معرباً لأن أواخرها قابلة للتغير بالحركات.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الأستاذ عبد الرحمن أيوب عرف الإعراب بقوله أنه «تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب»[1].

فعرفه بأنه التغير وليس القابلية على التغير، وفرقٌ بين الاثنين كبير فإن القابلية على الشيء ليست هي الشيء فإن القابلية على الاشتعال ليست هي الاشتعال، والقابلية على الذوبان ليست هي الذوبان، فقد يكون في الجسم القابلية علىٰ الذوبان ولم يحصل ذوبان، وقد يكون في الشيء قابلية على الاشتعال ولم يحصل اشتعال.

فالاستنتاج - كما ترى- غير صحيح.

---

(١) دراسات نقدية ٤٤.

ان النحاة يعرفون الإعراب بقولهم انه «اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً وتقديراً»[١] أو هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع[٢].

ويقصدون بالتغيير التقديري التغيير الحاصل في الأسماء المقصورة ونحوها كما هو واضح من كلامهم في شرح الحد.

وعلى هذا قد يكون التغيير الإعرابي ظاهراً وقد يكون مقدراً وليس كما ذكر الأستاذ في بيان رأيهم واستخلاص مقتضاه.

فهذا هو الاساس في تقسيم الكلمات إلى معربة ومبنية.

فتبين من ذلك سقوط ما عدّه الأستاذ أساساً لتقسيم الكلمة إلى معربة ومبنية ونسبه إلى النحاة، وإذا سقط الأساس الذي ذكره سقط ما بني عليه وهو ما أخذه على النحاة.

ونعود الآن إلى أصل السؤال وهو: الاسم المقصور أمعرب هو أم مبني؟ فنقول:

١ - أن النحاة يقسمون الأسماء المبنية على قسمين:

القسم الأول: وهي الأسماء المبنية بناء أصيلا وذلك كالضمائر وأسماء الشرط والإشارة والاستفهام ونحوها.

والقسم الآخر: وهي الأسماء المبنية بناء عارضاً وهي التي يعرض لها في الجملة ما يوجب بناءها وقد كانت قبل ذلك معربة، وذلك كالمنادى إذا كان مفرداً معرفة، واسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً ونحوه.

وهناك فرق بين القسمين. فإن الأسماء المبنية بناء أصيلا لا تثنى ولا تجمع ولا تضاف في الغالب ولا تصغر إلا ما شذ منها ولا تدخل ضمن دائرة التصريف عموماً. أما تثنية اسم الاشارة نحو هذان وهاتان وهذين وهاتين، وتثنية الذي والتي من الأسماء الموصولة فليست في الحقيقة من باب التثنية وإنما هي صيغ وضعت للمثنى، والدليل على ذلك أن (هذا) إذا ثنيت على وفق قواعد الاسم المقصور وجب قلب الفها واواً أو باء فانبغى على ذلك أن يقال: هذيان أو هذوان، مثل رحيان وقفوان، وأما (هذه) فقياسها

---

(١) أسرار العربية ١٩ التعريفات ٢٥، الرضي على الكافية ١/ ١٧ الأشموني ١/ ٤٨-٤٩.

(٢) شرح شذور الذهب ٤٤.